بين العامل ومعموله ولا فرق بين ان يكون الجار مضافا نحو هوا بن
لا شئ او حرف جر اى حرف كان نحو جيت بلا زاد وغضبت من لا شئ
بالجر فى الامثلة الثلاثة وقيل لا هنا اسم بمعنى غير وانما الخافض
دخل عليها نفسها وان ما بعدها مخفوض بالاضافة وقيل انهما
وتسمى معترضة بين شيئين مرتبطين وان لم يصح اصل المعنى
باسقاطها وشذ جيت بلا شئ بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه
ان الجار دخل بعد التركيب كما فى لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا
بلا ومارك معها فى موضع جر لانها جرت مجرى الاسم الواحد وقيل
لا نصبت شيئ ولا جرها فى الشرط الثالث والشرط الرابع ان لا يفصل
بينها وبين اسمها فاصل ولذا قال ابن الحاجب يليها وهو احسن من
عبارة الشذور لشمولها الشرطين عدم الفصل وعدم تقدم الخبر
وان يكون هو بعينه اسمها او الخبر اى خبرها نكرتين اريد بالنكرة العام
وذلك على تقدير من الاستغراقية لان من هى الموضوعة للجنس فاذا
قلت لا رجل فى الدار وان تريد نفى الجنس كله لم يصح الا تقدير من
ولو لم تردس لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون فى الدار اثنان
او اكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل فى
الدار فهو سائل عن كل الجنس والبهما اى الشرط الثالث والرابع اشار
المصر بقوله لكن عملها اى عمل لا الخاص بالنكرات اشارة الى اول الشرطين
المتصلة اشارة الى ثانى الشرطين والحاصل انه يشترط فى عملها عمل
ان تسعة شروط اربعة فيها وهى ان تكون نافية لا زايدة والثانى ان
يكون المنفى بها الجنس باسرة والثالث ان يكون نفيه نصا والرابع ان لا
يدخل عليها جار والثنان فى اسمها الاول ان يكون نكرة والثانى ان تكون
النكرة متصلة بها وواحد فى خبرها وهو ان يكون نكرة وعلى هذا

فلا

فلا تعمل لانى معرفة فاذا كان الاسم معرفة اهملت وجوبا وما اوهم
خلاف ذلك اى وهو انها عاملة فى معرفة سوى بما يأتى سببه من المعانى
قال الرضى واعلم انه قد يقول العلم المشهور ببعض الخلال يتكرر فينصب
بلا التبرية وينزع منه لام التعريف ان كانت فيه نحو لا حسن فى
الحسن البصرى ومما اضيف اليه نحو لا امرأ قيس ولا ابن زبير
لنا وليه بالنكرة وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف
بالاضافة لنوغله فى الابهام واما ان يجعل العلم لاشتهاره
تلك الحالة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لا
معنى قضية ولا اباحسن لها لا فيصل لها وعلى هذا التاويل
يمكن وصفه بالمنكر كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار
فصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور انتهى وفى نكت
السيوطى قوله ومثل قضية ولا اباحسن متاول قال ابن مالك
للنحويين فى تاويل العلم المستعمل كذلك قولان احدهما انه على
تقدير اضافة مثل الى العلم ثم حذف والثانى انه على تقدير لا
واحد من مسميات هذا الاسم وكلا القولين غير مرضى اما الاول
فلا لتزام العرب تجرده من اللام ولو كانت اضافة مثل منوية
لم يحتج الى ذلك ولاخبارهم عنه بمثل فى قولهم تبكى على زيد ولا زيد
مثله فلو نويت مثل لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد
واما الثانى فلانه تلزم ان لا يستعمل ذلك الا علم مشترك فيه
كزيد وتفسر ذلك لا زيما لقولهم لا مضرة لكم ولا فرس بعد اليوم
وانما الوجه فى ذلك ان يكون على قصد لا شئ يصدق عليه هذا الاسم
كصدقه على المشهور به فتضمن العلم هذا المعنى حرف لفظ بما ينافى
ذلك انتهى قال بعضهم اعلم ان اشتراط تنكير الاسم يقتضى نحو لا اباله

Copyright Hongkong Shue Yan University